العدد (1933) السنة الثامنة - الخميس (14) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

القطاع الصناعي

■ إحسان شمران الياسري

لقد تعرّض القطاع الصناعي في العراق إلى جملة من الضغوط والانتكاسات عبر ثلاثة عقود. ولستُ هنا للتذكير بهذه الضغوط والمشاكل، ولكنني سأركز على الملاحظات التي يمثل بعضها حلولاً ممكنة:

١- ليس خافياً إن مرحلة الدعم الحكومي المباشر، والتي نسميها أحيانا (مرحلة الحضانة) للقطاع الخاص قد انتهت، وعلينا أن لا نفكر فيها لأسباب معروفة..

ويوم تعرضت بلادنا إلى الحصار الاقتصادي غداة حرب الخليج عام ١٩٩١، كان الحصار قد أتى على آخر ما تبقى من المعامل القائمة.. وبدأت السلع السورية والإيرانية والتركية تغزو البلاد، وأغلبها تقل أسعار بيعها عن تكاليف إنتاج السلعة من قبل المعامل العراقية.. وكل ذلك، لأن الدعم والحماية انتهت، بالإضافة إلى تردي نوعية المنتج العراقي قياساً بالإنتاج الوارد رخيص الثمن.

٢- لقد أدى قرار سلطة الائتلاف المؤقتة إلغاء قانون الكمارك، إلى إلغاء الإجراءات المتعلقة بالسلعة الواردة.. وكان هذا القرار الأسوأ بالنسبة للصناعة والصناعيين.. فتدفقت السلع الرديئة التي استوردها تجار الأزمات العراقيون من الصين ودول أخرى، والتي حالت دون إمكانية منافسة الصناعة العراقية لها وفق أي مقياس. وحتى ضريبة إعادة الأعمار لم تخلق عائقاً أمام ورود البضائع بأثمان رخيصة إلى العراق.

٣- ولما كانت الصناعة العراقية قد تضررت من الحروب المتوالية، حيث فقد العراق خيرة موارده البشرية المتخصصة، فإن الأمل كان معقوداً بالدولة بعد التغيير الذي حصل عام/٢٠٠٣. كان مؤملاً أن تلتفت مؤسسات الدولة إلى القطاع الصناعي بالاعتماد عليه في توفير مستلزمات إعادة الإعمار.. كما فعلت الدول التي نهضت من تحت الركام.. وبالفعل استعدت معامل القطاع الخاص لاقتناص الفرص.. وقام بعض الصناعيين باستيراد معامل حديثة لتوفير المواد اللازمة لحملة إعادة الإعمار.. إلا أن العديد من مؤسسات الدولة لجأت إلى استيراد معظم مستلزمات الإعمار من خارج العراق تحت ذرائع لا يمكن للمتحمس والملهوف أن يقتنع بها.. وكانت تضع في شروط مناقصتها أن تكون المواد مستوردة!!، فاستوردنا السمنت ولدينا معامل كبيرة لإنتاج هذه المادة من أرضنا.. واستوردنا الطابوق ولدينا معامل لا تخطئها العين.. واستوردنا مواد ترصيف الشوارع ولدينا مئات المعامل التي يمكن أن تنتج تلك المواد..

وعند هذه القصة، يقف المراقب مذهولا لمستوى الإهمال والتعسف الذي تعرض له هذا القطاع العريق من مؤسسات الدولة المنفذة لمشاريع الإعمار..

٤- بالرغم من الإجراءات التي حاولت الإدارة الضريبية أن تقوم بها لدعم القطاع الخاص وتطبيق قوانين الإعفاء الصناعي وأسس التحاسب الضريبي السليم، إلا إن واقع الحال، يشير إلى وجود تخوّف، بل وهلع لدى الصناعيين من أي شيء له صلة بالضريبة والمشتغلين فيها. وبعد أن صدر الأمر ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ الذي خفض سعر الضريبة إلى (١٥٪) من الدخل بحدّه الأعلى، استمر القطاع الخاص (والصناعي منه خصوصاً) بتخوفه من الضريبة، وعدم فهمه الوظيفة الاجتماعية والقانونية للضرائب. بالإضافة إلى ممارسات شائعة في عدم الأخذ بنتائج النشاط التي تفصح عنها المشاريع الصناعية في قوائمها المالية، وتراكم هذه المشكلة التي نسميها (مشكلة الثقة بين السلطة الضريبية والمكلفين).

٥- لقد أصدر البنك الدولي تقريراً تم بموجبه تصنيف الدول التي تشجع الأعمال من حيث تسهيل إجراءات تسجيل المشروع (الشركة) وفتح فروعها وتحاسبها الضريبي والتأمين عليها وتوفير البنى التحتية لها واستقرار القوانين التي توفر المناخ المناسب لعملها.. بمعنى إن البيروقراطية الإدارية في الدول الداخلة في التصنيف قد انتهت، وأصبح من اليسير على المشروع أن ينشأ وينشط ويتحرّى الفرص بدون قيود وتعقيدات.. الخ..

وبالطبع لم يكن العراق ضمن تصنيف البنك الدولي، فيما أدرجت بعض الدول العربية كالسعودية ومصر والبحرين وتونس وعُمان والأردن بدرجات متفاوتة.. وعلينا في العراق أن نسعى للدخول في هذا التصنيف..

٦- إذا ما تم تحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي، ستكون الطاقة على رأس هذه المشاكل، بعد أن نعرض جانبا المشكلة الأمنية لأغراض هذه الورقة. فلقد عجزت الدولة، أو تم التعبير عن عجزها في توفير الوقود والطاقة الكهربائية للمعامل في الحدود التي تحول دون لجوئها إلى السوق السوداء في الحصول على الطاقة.. ومن الغريب أن لا تتمكن الدولة من توفير النفط الأسود لمعامل الطابوق وزيت الغاز والنفط، كما إن دوائر الكهرباء لم تأخذ بالحسبان ساعات عمل المجمعات الصناعية، فتوفر لها الكهرباء من الساعة السابعة صباحاً ولغاية الساعة الثالثة أو الرابعة عصراً مما اضطر هذه المشاريع والورش لاستقدام الطاقة من المصادر البديلة، وهي مصادر مكلفة ومتعبة.

٧- لقد ساهمت سياسة الدولة في كبح جماح التضخم واستقرار سعر صرف الدينار العراقي في حرمان المشاريع الصناعية من التمويل عبر الاقتراض.. فقد كانت أسعار الفائدة التي حددتها السلطة النقدية قد وصلت إلى نسبة (٢٠٪) من قيمة القرض (تم تخفيضها الآن بشكل كبير).. وهي فائدة يمنحها البنك المركزي للمصارف، فبأي نسبة فائدة ستمنح المصارف أموالها إلى المقترضين.. أظنها تزيد على (٣٠٪).. أما القروض التي تقررت بفوائد تفضيلية، فأعتقد إنها فقدت الكثير من بريقها من خلال البيروقراطية وبعض حلقات الفساد هنا أو هناك.

٨- إن حال الخدمات إلى المشاريع الصناعية ليس بأحسن ضمن الصورة التي عرضناها..

إن القطاع الصناعي الخاص في بلادنا يحتاج، في تلخيص لما ورد أعلاه، إلى خيار واضح من الدولة في دعم الصناعة، وبالتالي التوجه إلى جملة من القرارات الجذرية.

ihsanshamran@yahoo.com

معـــايـــير جـــــودة الـــبرلمـــان

احمد جويد

قدرة البرلمان على القيام بالمهام الملقاة على عاتقة خلال دورته التشريعية المخصصة له دستورياً هي المعيار الحقيقي لجودته، بمعنى آخر المنجزات (المخرجات) التشريعية والرقابية الناتجة عن أعمال البرلمانيين والتي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف والسياسات العامة للبلد. فالبرلمان الجيد هو الذي يُشرع ويُراقب ويُحاسب ويَعمل على تكريس مبدأ استقلال السلطات الثلاثة ولا يعرقل مشاريع القوانين التي تخدم المصلحة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة (سياسية أو فئوية)، وأن يكون - البرلمان- مهنياً في عملة حريصاً على أداء واجباته راعياً للمبادئ التي أقسم عليها أعضاؤه.

وللوصول إلى معرفة جودة البرلمان لابد لنا من معرفة الايجابيات والسلبيات في العمل البرلماني والتي نستطيع من خلالها الاستدلال على المؤشرات التي تحدد أماكن القوة والضعف سلباً أو إيجاباً، ومن بين المؤشرات الايجابية لأي برلمان في العالم:

١- أن يشتمل على تعددية سياسية (أحزاب أو تيارات) مختلفة بحيث لا يتكون من حزب واحد أو طيف سياسي واحد يجعله مجرد برلمان صوري كما هو الحال في العديد من برلمانات الدول الدكتاتورية.

٢- وجود معارضة سياسية حقيقية داخل البرلمان تراقب تشريع القوانين وحسن تنفيذ المشروع الحكومي، كون المعارضة البرلمانية تمثل ورقة ضغط قوية على الجهات التي تحاول استغلال مناصبها السياسية لمصالحها الشخصية أو الحزبية أو الفئوية.

٣- اكتمال النصاب البرلماني في الجلسات الاعتيادية وبخاصة الجلسات التي تتم فيها مناقشة مشاريع قوانين مهمة من شأنها تحديد مستقبل البلد ومصالحه المرحلية أو الستراتيجية.

٤- عقد الجلسات الاستثنائية في الحالات الطارئة والقضايا المهمة التي تمس أمن وسيادة البلد أو تهدد مستقبله الاقتصادي، أو للخروج بحلول تشريعية من شأنها معالجة أزمة سياسية معينة.

ومن المؤشرات السلبية في الأداء البرلماني:

١- عدم الالتزام بالنظام الداخلي.

٢- عدم وجود جدول أعمال للجلسات التي يتم عقدها أو الخروج عن جدول الأعمال لمناقشة قضايا أخرى غير مدرجة في جدول الجلسة.

٣- عدم اكتمال النصاب وبخاصة في الجلسات ذات الأهمية.

٤- كثرة التغيب عن حضور الجلسات وعدم وجود قوانين تحاسب المتغيبين عن الحضور إلى قبة البرلمان بدون عذر مشروع.

٥- اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية من قبل رؤساء الكتل فقط دون الرجوع إلى أخذ الآراء من بقية الأعضاء الذي يقتصر دورهم على رفع الأيدي للتصويت على إقرارها.

وخلال مسيرة البرلمان العراقي السابق لاحظنا أحد أهم مميزاته عدم اكتمال النصاب وبخاصة في الجلسات المتعلقة بتشريع القوانين ذات الصلة بالخدمة العامة ومحاسبة المقصرين الأمر الذي أدى إلى عدم الاكتراث بالقوانين من قبل البعض من كبار المسؤولين في الدولة وتماديهم في هدر المال العام وارتكابهم جرائم الفساد المالي والإداري الذي عطل العديد من المشاريع الخدمية والتنموية في البلد وبذلك يكون البرلمان قد أخل في جزء مهم من واجبه في العمل المنوط به دستورياً والذي أقسم عليه جميع البرلمانين بدون استثناء.

اللافت للنظر إننا وجدنا البرلمان العراقي الحالي يخفق ومنذ البداية في عدم الوصول إلى تجاوز أول عقبه سياسية يصطدم بها ألا وهي عقبة تشكيل الحكومة، ورغم مرور ما يقارب السبعة أشهر على الانتخابات البرلمانية نجد إن البرلمان قد حقق (نصف جلسة) لأعضائه-والتي تُعَدّ أطول جلسة برلمانية في العالم قد تدخل في موسوعة (غينس) للارقام القياسية- وتُعَدّ هذه الحالة سابقة خطيرة ومؤشراً سلبياً في الأداء البرلماني الذي يأمل منه المواطنون إيجاد حلول لمشاكلهم الخدمية والأمنية والاقتصادية.

فمن المخجل أن ينظر البرلماني إلى نفسه على أنه ضعيف لا يستطيع أن يأتي بعمل منتج داخل المؤسسة التشريعية لأن هناك جهات قوية تمتلك القرار وهي التي بيدها كل شيء، وهذا الشعور بالضعف قد يتأتى من كون هذا البرلماني منضوياً تحت عباءة حزب أو تيار معين ويشعر بأن ذلك الحزب أو التيار السياسي هو صاحب الفضل عليه في الوصول إلى قبة البرلمان ولولاه-أي الحزب- لما استطاع أن يصل إلى هذه المكانة في الدولة، وبالتالي لا يستطيع البرلماني (الضعيف) أن يبدي أي رأي معارض أو مخالف للكتلة المنضوي تحتها "خوفاً أو استحياءً"، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم سماع رأيه أو السماح له في إبداء الرأي وإن مهمته الوحيدة تقتصر على رفع يده ساعة أن يطلب منه ذلك، وهذا الأمر بحد ذاته يعد عاملاً من عوامل الضعف والخلل الكبير في الأداء البرلماني وبالتالي فهو يعد مؤشراً سلبياً على الأداء البرلماني وجودته.

إن بناء فرق عمل برلمانية (ضاغطة) غير مرتبطة بكتلها السياسية ارتباطاً مصلحياً من شأنها أن تتيح الفرصة للحصول على أفضل النتائج وأن تثري النقاش وتنقح الأفكار وتؤدي في النهاية إلى إنجاز الأعمال وحل المشكلات، وللحصول على هذه النتائج المطلوبة لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب المشرقة في البرلمانات ذات المؤشرات الجيدة في العمل الديمقراطي الحقيقي والتي استطاعت أن تفرز حكومات جيدة ذات مشاريع طموحة ساعدت في تقدم وتطور بلدانها.

ولا بد لهذه الفرق البرلمانية من أن تتصف بالآتي:

١- وضوح الرسالة والأهداف.

٢- التركيز على النتائج.

٣- تهيئة ظروف العمل الجماعي.

٤- التواصل بانفتاح ومصداقية.

٥- تحل خلافاتها بنفسها.

وعليها أيضاً أن تحدد أولوياتها في سعيها لتحقيق أهدافها من خلال بناء دولة مدنية تكفل لهؤلاء الأعضاء قبل غيرهم الحصول على المكاسب المشروعة التي يسعون إلى تحقيقها دون الحاجة إلى استخدام مناصبهم في الدولة وجعلها وسيلة للحصول على امتيازات ومنافع على حساب المال العام والمصالح العامة التي من أجلها تم انتخابهم والإتيان بهم إلى قبة البرلمان، وعلى هذا الأساس نكون قد حققنا نسبة عالية من الجودة في أداء البرلمان.

فـــتـــنـــة كـــامـــيـــلـــيـــا

حازم مبيضين

رغم إدانة شيخ الأزهر أحمد الطيب والبابا شنودة محاولات إثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، سواء بالإساءة للمقدسات، أو بالانتقاص من حقوق المواطنة التي يستوي فيها المواطنون جميعاً بغير تفرقة أو تمييز، وتأكيدهما أن المصريين شعب واحد في وطن واحد، ودعوتهم الجميع للالتزام بالوحدة الوطنية، وتأكيد ثقتهما في صوت العقل والضمير وشواهد التاريخ المشترك لوأد محاولات الفتنة وإخماد شرورها، ورغم أن الكنيسة المصرية أصدرت تعميماً إلى الأقباط الذين يخضعون لسلطتها بمنع التظاهر داخل ساحات الكاتدرائية، منعاً لإثارة الرأي العام المصري، فإن الفتنة الدينية تواصل تنقلها بين المدن المصرية، على شكل تظاهرات يقودها متطرفون تنمر بالآخر، وتعتبره مواطنا من الدرجة الثانية.

بعد صلاة الجمعة الماضية، انطلقت في الإسكندرية تظاهرة حاشدة، للمطالبة بمقاطعة الأقباط ومصالحهم في مصر، احتجاجا على استمرار اختفاء "كاميليا شحاتة" القبطية التي كانت زوجة أحد الكهنة، وتتهم الكنيسة باحتجازها بعد اعتناقها الإسلام، ورغم أن الكثير من المواقع نشرت فيديو لكاميليا تعلن فيه تمسكها بديانتها الأصلية وبالكنيسة القبطية، فإن المتظاهرين لا يعترفون بذلك، ويطالبون بحريتها في اعتناق ديانتها، ويتهمون أجهزة الأمن بالوقوف وراء إعادتها للكنيسة ولزوجها رغماً عنها، مستنكرين موقف الأزهر والسلطات المصرية وتعاملها مع الأزمة، وتظاهرة الإسكندرية لم تكن الوحيدة، لكنها كانت الأخيرة، فقد سبقتها عدة مدن بتظاهرات، تحتج على ما وصف بتساهل السلطات الأمنية في تسليم زوجة الكاهن، واحتجازها في أحد الأديرة للتراجع عن اعتناقها الإسلام . تظاهرة الإسكندرية كانت مناسبة لليبراليين للدعوة لإصدار قانون يكفل حق المواطنين في اختيار وتعديل معتقداتهم بحرية، على أن ينظم القانون إجراءات تنفيذ ذلك بدقة، بالإضافة إلى ضرورة وجود إجراءات عقابية ضد كل فرد أو جماعة تمارس أي شكل من أشكال القسر لدفع المواطنين إلى الانتماء لعقيدة بعينها، أو تحول دون حقهم في الانتماء لعقيدة يختارونها، في حين دعا الإسلاميون في نفس التظاهرة لحماية الدين الإسلامي والجهاد من أجله، ودعوا إلى مقاطعة المصالح الاقتصادية للأقباط. المشرعون المصريون لم يقفوا مكتوفي الأيدي، وطالبوا بتشريع يجرّم التظاهر داخل المساجد والكنائس، وثمنوا خطوة الكنيسة بمنع التظاهرات في الكنائس، واعتبر بعض الناشطين ذلك دعوة للدولة لتتخذ قراراً مماثلاً بمنع تظاهرات الإسلاميين، خاصة أن قصة كاميليا التي تكاد مع تصريحات الأنبا بيشوي حول القرآن تثير فتنة في بلد كان شعاره دائماً (الدين لله والوطن للجميع)، في حين بررت الكنيسة قرارها بأن الكنائس مكان للعبادة، وهذا هو الهدف الرئيس للقرار، وليس منعاً لمبررات التظاهر ضدها كما يقول البعض.

الفتنة المذهبية والطائفية والدينية والعرقية تتنقل في أرجاء العالم العربي مثل ساعي البريد، ولا يستطيع عاقل إغماض عينيه عنها، وهي تستدعي الدم في العراق ولبنان بين أبناء الدين الواحد وإن اختلفت المذاهب، وفي مصر وإن اختلفت الديانة، وفي السودان والمغرب وإن اختلف العرق والاثنية، والمهم ملاحظة أن هذه الاختلافات ولو كانت السبب الظاهر، فإنها ليست أكثر من أدوات سياسية يجري تطويعها لتنفيذ مآرب لا صلة لها بالدين أو المذهب أو العرق، رغم تبنيها من أدوات تطلق على ذواتها أسماء وهمية كرجل الدين أو العالم أو الكاهن، وقد تقوم هذه الأدوات بإضرام نار الفتنة دون إدراك الأهداف الكامنة خلفها.

فتنة كاميليا المرتدة عن المسيحية إلى الإسلام، وعن الإسلام إلى النصرانية، نموذج لغباء المشتغلين بها بقصد أو بغير قصد.

الـــتـــعـــداد الـــســـكـــانـي والاســـتـــحـــقـــاق الـــوطـــنـي

ميعاد الطائي

يعد التعداد السكاني من أهم الممارسات التي تقوم بها الدول للحصول على البيانات والإحصائيات التي تساعدها في وضع الخطط التنموية وصياغة البرامج الاقتصادية اللازمة في رسم سياسات تساعد الحكومات على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم على أساس تلك البيانات.

وحسب توصيات الأمم المتحدة تم تعريف التعداد السكاني بأنه (العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر معين ، أو في جزء محدد المعالم من هذا القطر عند لحظة زمنية محددة والهدف من إجرائه هو معرفة حالة السكان في دولة ما أو في جزء محدد من تلك الدولة عند لحظة زمنية معينة ، وهذه الممارسة بمفهومها الواسع تعني عدد السكان، ومعدلات نموهم، وتوزيعهم الجغرافي ، وتركيبهم الديموغرافي ، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.)

ويشمل التعداد السكاني إجراء مسح وإحصاء شامل للسكان ومعرفة جميع أحوالهم من حيث أعداد الذكور والإناث وتوزيعهم على المناطق ونسب الوفيات والأيدي العاملة ومن خلال تقييم الخطط التنموية السابقة ، وتقييم مختلف الميادين والحصول على بيانات دقيقة عنها، كالصحة والتعليم وتنظيم الأسرة والإسكان والهجرة والطرق والأبنية والزراعة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة .

وتعمد الدول إلى إقامة هذه الممارسة بين فترة وأخرى ويرى الخبراء ان مدة عشر سنوات هي الأنسب لتحديث البيانات بين تعداد وآخر من اجل معرفة المتغيرات الحاصلة لتكون الدول أمام إحصائيات دقيقة وعدم الاعتماد على معلومات قديمة او الركون إلى التقديرات غير الصحيحة..

وكما يعلم الجميع إن العراق تعرض إلى تدمير كبير عبر عدد من الحروب ساهمت في تدمير البنية التحتية لهذا البلد وحرمت المواطنين فيه من ابسط الخدمات عبر عقود طويلة ،الأمر الذي جعلنا بحاجة ماسة إلى حملة إعمار كبيرة وخطط تنموية جبارة لإعادة الاعمار وإيصال الخدمات إلى المواطن، وكل هذا يتطلب إحصائيات دقيقة يستند إليها رجال الاقتصاد والمعمرون الجدد .

من اجل هذا كنا بحاجة إلى تدخل المؤسسة التشريعية لتفعيل هذه الممارسة المهمة، وفعلاً صوت البرلمان العراقي على قانون التعداد السكاني عام ٢٠٠٩ بعد مناقشات طويلة وكان من المفروض أن يتم إجراؤه في فترة سابقة إلا إنه تأجل لأسباب غير قانونية .وتجدر الإشارة إلى ان آخر تعداد سكاني اجري في العراق كان عام ١٩٩٧، وكان من المفروض ان يقام التعداد الآخر قبل فترة من الآن إلا إن الوضع الأمني تسبب في تأجيله كل هذه الفترة .

واليوم بعد تحسن الوضع الأمني لا بد من التعجيل بهذه الممارسة باعتبارها استحقاقا وطنيا يساهم في تقديم الخدمات للشعب الذي طال انتظاره لها . وكما يعرف الجميع ان التعداد السكاني الذي تم تحديد موعده في العراق في ٢٠١٠/١٠/٢٤ يعد إجراءً مهما كممارسة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأنه يشمل تقييم المستوى المعيشي للمواطن ومحاولة الحكومة تحسين هذا المستوى من خلال الخطط المستقبلية والبرامج الإدارية التي تعتمد الأرقام الدقيقة والإحصائيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقديرات في وضع هذه الخطط . وتهتم دول العالم بهذه الممارسات وتسخر لها كل الطاقات المتاحة لديها من خلال تحديد جهات ومنظمات رسمية تكون مسؤولة عن توفير الكوادر المختصة وتدريبها على يد خبراء وزج هذه الكوادر في دورات تدريبية لتأهيلها بصورة جيدة للقيام بالمهمة على أكمل وجه . وبالفعل فقد قامت وزارة التخطيط العراقية بالتحضيرات المناسبة وتم الإعلان عن الاستعدادات التامة للقيام بالتعداد في هذا العام . وحسب ما أعلنته وزارة التخطيط العراقية انه (جرت في العراق ثماني عمليات تعداد عام للسكان، وأول تعداد منظم للسكان في العراق نفذ من قبل دائرة النفوس عام ١٩٢٧ سمي في حينه بالتسجيل العام، وكان الغرض منه وضع سجلات للنفوس وإعداد قوائم بالمكلفين وذلك بموجب قانون تسجيل النفوس رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، واجري التعداد الثاني عام ١٩٣٤، والثالث عام ١٩٤٧.

"ثم تلا ذلك التعداد الرابع عام ١٩٥٧، والخامس عام ١٩٦٥ والسادس عام ١٩٧٧ والسابع عام ١٩٨٧ والذي وفر مؤشرات إحصائية شاملة عن التغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية على مستوى جميع المحافظات من الحضر والريف" ، مشيرا إلى إن "آخر تعداد أجري عام ١٩٩٧، على ان عملية التحضير لإجراء التعداد في عام ٢٠٠٤ لم تنجح بسبب الأزمة الأمنية.) لا بد من التأكيد في الختام إنه من الضرورة بمكان إقامة هذا التعداد في موعده المقرر لان فيه فائدة الجميع ،وعلى جميع الدوائر والمؤسسات الخدمية في العراق أن تستفيد من البيانات والإحصائيات الدقيقة في مجالات: الصحة والتعليم والخدمات صحة الأم والطفل والزراعة والنقل والتوزيع السكاني والهجرة واليد العاملة ومجالات أخرى تعد مهمة جدا لنمو المجتمع وازدهاره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكل هذه المعلومات سيفرزها التعداد السكاني من اجل تقديم الخدمات للمواطن والاعتماد على البيانات الدقيقة والتي ستكون المرجع الأول لمؤسسات الدولة من أجل ان تعمل على بناء العراق من جديد .